الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/48/91
24 February 1993
ARABIC
ORIGINAL: ARABIC/CHINESE/ENGLISH/
FRENCH/RUSSIAN/SPANISH

الجمعية العامة

الجمعية العامة
الدورة الثامنة والأربعون
البند ١١٤ من القائمة الأولية*

تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، والمسائل المتعلقة باللاجئين والعائدين والمشردين، والمسائل الإنسانية

رسالة مؤرخة ٢٤ شباط/فبراير ١٩٩٣، موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لبنن لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن ألتمس منكم العمل على أن توزعوا، باللغات المذكورة، نص وثيقة الكرسي الرسولي المرفقة بهذه الرسالة والمعنونة "اللاجئون : تحد للتضامن"، الصادرة عن المجلس البابوي "قلب واحد" والمجلس البابوي لرعاية المهاجرين والمتنقلين" (انظر المرفق).

وأحيل إليكم النص المذكور في نسخة الاسبانية والانكليزية والروسية والصينية والعربية والفرنسية، وهي تمثل الترجمات الرسمية التي أنجزها الكرسي الرسولي. وسأكون ممتنا لسعادتكم لو عملتم على توزيعها بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ١١٤ من القائمة الأولية.

(توقيع) رينيه فاليري مونغبي
السفير فوق العادة والمفوض
الممثل الدائم لبنن لدى الأمم المتحدة

* A/48/50 .

المرفق

المجلس البابوي
"قلب واحد"

المجلس البابوي
لرعاية المهاجرين والمتنقلين

اللاجئون
تحدّ للتضامن

منشورات المكتبة الفاتيكانية
حاضرة الفاتيكان
١٩٩٢

تمهيد

"جرح مخجل في عصرنا"

هكذا أقدم البابا يوحنا بولس الثاني على وصف مشكلة اللاجئين في كتاب إلى المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة (UNCHR) بتاريخ ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٢.

منذ عشر سنوات، وبالرغم من الجهد الذي لا يكل، الذي قامت به الجماعة الدولية والمؤسسات الخيرية، لم يتوقف الجرح عن التوسع في حاضرة البشرية وعن التفشي في البلدان الأكثر فقرا: ما يقارب ٩٠ في المائة من اللاجئين هم في بلدان العالم الثالث.

واليوم، هذا العدد المتزايد للاجئين (حوالي ١٧ مليونا) الداخلين في إطار التحديد الضيق المعطى للاجئين في الحق الدولي، هذا العدد يتضايق بالمهجرين في داخل بلدانهم وبالتالي غير المحميين قانونا. ويتزايد أيضا، يوما بعد يوم، عدد الذين يهربون، خارج الحدود، من الفقر المدقع الجائر. وإذا ما وجب التمييز دوما بين اللاجئ والمهاجر، ففالبا ما يكون صعب المنال وتكون التأويلات الكيفية لصالح السياسات الضيقة وغير المطابقة لاحترام الانسان.

إن هذه الوثيقة لا تكفي بإعادة إذكاء الانتباه، المنهك غالبا، للوضع الانساني للاجئ المؤرجح في الزمان والمكان إلى أن ينقد هويته. إنها تريد أن تحث على التضامن الدولي ليس فقط بالنسبة للنتائج، ولكن، وبصورة أخص، بالنسبة لمسببات المأساة: إن عالما، تنتهك فيه حقوق الإنسان دون رادع، سيظل يفرز لاجئين من كل نوع.

فالكنيسة، إذ تؤكد على أولوية وكرامة الشخص البشري، تتوجه إلى كل البشر وجميع الشعوب، إلى المسؤولين عنهم، الوطنيين والدوليين، لتحضهم على إعطاء الدليل عن الإبداع والاقدام في البحث عن حلول عادلة ودائمة لما أسماه البابا يوحنا بولس الثاني "ربما أكبر مأساة من كل المآسي البشرية في عصرنا".*

روجيه كاردينال اتشيغاراي
رئيس
المجلس البابوي "قلب واحد"

المطران يوحنا كيلي
رئيس
المجلس البابوي لرعاية
المهاجرين والمتنقلين

٣ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢

---

* يوحنا بولس الثاني. حديث إلى اللاجئين. مورونغ (فيليبين). ٢١ شباط/فبراير ١٩٩٨١، AAS، ٧٣ (١٩٨١) ٣٩٠.

أولا

لاجئون أمس واليوم : مأساة تتفاقم

المنفى في ذاكرة الشعوب

١ - اللاجئون ليسوا من صنع خاص لزمننا، والتوترات، وعلى مدى التاريخ، بين الجماعات المختلفة ثقافة وعرقا، وبين حقوق الشخص والدول، غالبا ما انتهت إلى حروب واضطهادات، إلى ابعاد وهروب. أمثلة نموذجية لتجارب شبيهة، مطبوعة في ضمير الجماعة لكل شعب يعرضها لنا الكتاب المقدس. أخوة يوسف، ذهبوا إلى مصر بدافع مجاعة قاضية. (تكوين ٤٢، ١-٣)، يهوذا، الخاسر في الحرب، "ابعد عن أرضه" (٢ ملوك ٢٥، ٢١)، يوسف قام من نومه وأخذ الصبي وأمه ونزح إلى مصر لأن هيرودوس الملك كان يطلب الصبي ليقتله (متى ٢، ١٣-١٥)، "في تلك الأيام، اندلع اضطهاد قوي لكنيسة أورشليم. تشتت الجميع، باستثناء الرسل في جبال اليهودية والسامرة" (أعمال ٨، ١).

حال اللاجئ

٢ - مأساة المنفىالقسري لا تزال مستمرة لا بل تتعاظم في العالم كله، إلى حد أن عصرنا وصف بعصر اللاجئين. يعيش العديد هذه التجربة المريرة منذ سنوات، لا بل منذ أجيال، دون أن يعرف شكلا آخر من العيش. هذه مثلا حال العديد من مخيمات الفلسطينيين.

خلف الاحصاءات التقريبية والمعبرة، تختبئ عذابات شخصية وجماعية: ضياع الأماكن حيث كانت الحياة للإنسان ذات معنى واحترام، ضياع الأماكن حيث كان بالإمكان، لهذا الانسان، الاحتفال بأحداث تاريخية خاصة وتكريم مدافن الآباء. حالات هجرة، هي بخاصة، مأساوية كتلك التي يعينها "شعب البواخر" (Boat People) أو ذوو الاثنيات المضطهدة[١].

غالبا ما تكون الحياة صعبة في المخيمات التي يقال عنها للاستقبال الأولي، ان من حيث الازدحام السكاني أم من حيث عدم الأمان الحدودي، أم من حيث سياسة الاثناء التي تحوّل بعض المخيمات إلى عالم المعتقلات. حتى وفي المعاملة الإنسانية سيبقى اللاجئ يشعر دوما بالإذلال، غير مالك قدره وأنه يعيش على حساب الآخرين.

اللاجئون المعترف بهم شرعا

٣ - الصراعات البشرية والحالات التي تهدد الحياة تخلف أنواعا عديدة من اللاجئين. بين هؤلاء يحصى الأشخاص الذين هم عرضة للاضطهاد بسبب عرقهم، دينهم، انتمائهم الاجتماعي أو السياسي هؤلاء اللاجئون، وهم وحدهم، المعترف بهم وبوضوح في وثيقتين مهمتين لمنظمة الأمم المتحدة[٢]. هذه النصوص القانونية لا تحمي العديد من غيرهم والذين حقوقهم البشرية هي أيضا مهدورة.

لاجئو الأمر الواقع

٤ - هكذا لا يدخل في فئات المعاهدة الدولية الأشخاص الذين هم ضحية الصراعات المسلحة أم السياسات الاقتصادية المضللة أم الكوارث الطبيعية.

ولكننا نسجل اليوم ميلا متصاعدا نحو الاعتراف لمثل هؤلاء الأشخاص، والأسباب إنسانية، بحقوق لاجئي الأمر الواقع، آخذين بالاعتبار طبيعة هجرتهم غير الإرادية. إن الدول الأعضاء الموقعة على هذه المعاهدة هي نفسها، كانت قد عبرت عن الأمل بأن تكون لهذه المعاهدة "قيمة المثل، بالإضافة إلى قيمتها التعاقدية"[٣] طلبت الجمعية العمومية للأمم المتحدة، مرات عديدة، إلى المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، بأن تمدّد العون لمثل هؤلاء الأشخاص الموجودين قسرا خارج بلدانهم الأصلية. اتخذ الإجراء السائد في أوروبا، هذا المنحى بعد الحربين العالميتين، ومنذ عهد قريب، في بعض البلدان التي اعتبرت نفسها الملجاء الأولي في القارات الأخرى[٤].

في الحالات التي يقال عنها: "المهاجرون الاقتصاديون"، العدالة والانصاف يفرضان إيجاد مميزات ملائمة. يجب أن يعامل الذين يهربون من أوضاع اقتصادية تهدد حياتهم أو تطال وجودهم الطبيعي بخلاف ما يعامل الذين يهاجرون فقط بغية تحسين أوضاعهم.

الأشخاص المهجرون داخل بلدانهم الأم

٥ - للعديد من الأشخاص، الاقتلاع القسري من بيئتهم يتم دون الخروج خارج حدود وطنهم. ففي الثورات والثورات المضادة، يجد الشعب المدني نفسه بين نارين، نار القوى الميليشيوية ونار القوى النظامية الحكومية التي تتناحر لأسباب عقائدية أو على امتلاك أراضي أو لمنافع وطنية. فلأسباب إنسانية، يجب أن يعتبر هؤلاء الأشخاص المهجرون كلاجئين تماما كالذين تعتبرهم المعاهدة كلاجئين، لأنهم، كمثل هؤلاء هم ضحايا العنف ذاته.

اتجاه نحو تقليص الحماية المتوجبة للاجئين

٦ - بالرغم من الوعي المتزايد للترابط بين البشر وبين الدول، تحدد بعض الدول، اعتباطيا، مقاييس تطبيق الموجبات الدولية منقادة بعقائدها أم بمنافعها الشخصية.

بيد أن، في بلدان كانت قد قدمت حتى الآن الضيافة الكريمة للاجئين، اتجاه مقلق يتحقق نحو خيارات سياسية تهدف إلى تخفيف عدد سمات الدخول وإلى إحباط الطلبات الجديدة للجوء. فإذا ما كانت بعض حقبات التراجع الاقتصادي تسمح بتنهم فرض بعض القيود للاستضافة، لكننا لا نستطيع أبدا التنكر لاحترام الحق الأساسي للجوء لأشخاص باتت حياتهم، حقا خطرة، في بلدانهم.

وما يتعلق أيضا ما نتبين من تقليص في الموارد المخصصة لحل مشكلة اللاجئين وضعف الدعم السياسي للهيكليات التي أوجدت خصيصا لهذه الخدمة الانسانية.

فرص جديدة للتقدم

٧ - مع ذلك، عديدون هم الأشخاص الذين، داخل بلدان مختلفة، تعمل بعزم ضد تثبيت الرغبات والخيارات السياسية نحو الانفلات والتي تلتزم تأليب الرأي العام لمصلحة حماية حقوق الجميع وقيمة الاستضافة. فتحت تغييرات سياسية حديثة في أوروبا الوسطى والشرقية، كما في بلدان أخرى من العالم، آفاقا جديدة للضيافة، للحوار والتعاون، مع الأمل بأن الأسوار التي هدمت لا تقوم في أماكن أخرى.

ثانيا

تحديّات للأسرة الدولية

اللاجئون يستصرخون ضمير العالم

٨ - إن المبادرات الدولية كانت، في الغالب، تقع في إطار محدود. كانت تظهر عطفا نحو عذابات الأشخاص المضطهدين خاصة، متوقفة على الأوضاع الفردية للمنفى. أما اليوم وقد أصبح المستأصلون بالقوة من أرضهم أعدادا غفيرة، فيلزم إعادة النظر في الاتفاقات الدولية وتوسيع الحماية التي تؤمنها إلى غيرها من الفئات الأخرى.

حديثا، تركّز النقاش، الدائر حول الأسباب التي تولد وتؤجج عدم الاستقرار السياسي، على الفقر، وعدم التوازن في توزيع سبل العيش، وعلى الدين الخارجي، وعلى التضخم المتصاعد، وعلى التبعية الاقتصادية البنيوية وعلى الكوارث الطبيعية. لا يفاجئنا أن تكون الأكثرية من اللاجئين تأتينا اليوم من البلدان التي هي في طور النمو[٥] ولكن إعادة تنظيم هيكليات العلاقات الاقتصادية لا تكفي لوحدها للتغلب على التباعدات السياسية والنزاعات الاثنية وغيرها من ضروب الخصومات. سيبقى هناك لاجئون ضحايا تجاوز السلطة طالما أن العلاقات بين الأشخاص وبين الأمم لا ترتكز على إمكانية حقيقية للقبول المتبادل، أكثر فأكثر، في التنوع والغنى المتبادل[٦].

حق الانتساب إلى وطن

٩ - يجب أن تعالج مشكلة اللاجئين في الجذور، يعني على مستوى أسباب النفي ذاتها. المرجعية الأولى، لا يجب أن تكون حق الدولة أو الأمن الوطني، بل الشخص البشري، حي يبقى مصانا وجوب عيشه في جماعة خاصة نابعة من طبيعة الإنسان العميقة[٧].

إن حقوق الإنسان التي حددتها الشرائع والاتفاقات والمعاهدات الدولية باتت تدلنا على الطريق الواجب سلوكه. لكننا لن نصل إلى أعراف حماية اللاجئين، إلى الاعتراف بحقهم بالانتساب إلى جماعتهم الخاصة. تلمسات عديدة تعبر عن رغبة لصالح محاولة تقويم عضوي لحقوق الأشخاص الباحثين عن أرض الملجأ[٨].

ذهنية الضيافة

١٠ - إن التقدم في إمكانية التعايش داخل العائلة البشرية كلها منوط جدا بتطور ذهنية الضيافة. كل شخص في خطر، يعرّف عن نفسه على الحدود. له حق الحماية. لتحديد الأسباب، بسهولة أكبر، التي دفعت الشخص لترك بلده، ولتبنّي حلول دائمة، بصورة أفضل، يجب تجديد الجهود لصياغة نظم اللجوء الإقليمي معترف بها دوليا[٩]. هذا الموقف يشجع البحث عن حلول مشتركة ويدحض صحة بعض الحجج، المقدمة غالبا للحد من الاستضافة وحصر حق اللجوء بمقياس المصلحة الوطنية فقط.

نحو حماية أكمل للاجئين

١١ - ليست الحماية مجرد تنازل نعطيه للاجئ، فهو ليس بشيء يستوجب العناية، إنما هو شخص موضع حقوق وواجبات. على كل بلد تقع مسؤولية احترام وفرض احترام حقوق اللاجئ تماما كما يضمن حقوق مواطنيه.

عندما يهرب الأشخاص من الاجتياح أو من حرب أهلية، فإن حمايتهم تفرض أيضا الاعتراف بأنهم غير مقاتلين. وهم بدورهم عليهم الإقلاع وبوضوح عن استعمال القوة.

١٢ - وسائل حماية عديدة قدمت حتى الآن للاجئين بحسب الاصطلاح: لا تقتصر هذه على ضمان السلامة الطبيعية، بل تتعدّاها إلى كل الحالات اللازمة لوجود إنساني كامل بالتالي عليها أن تؤمّن ليس فقط الغذاء، الكساء، الإيواء والحماية ضد العنف، ولكن أيضا بحق التعلم والمساعدة الطبية، إمكانية تحمل مسؤوليات لحياة شخصية، الاعتناء بثقافته الخاصة وعاداته والتعبير الحر عن إيمانه. وكما أن العائلة هي النواة الحيوية لكل مجتمع يجب تشجيع عائلات اللاجئين.

١٣ - دول عديدة هي، حتى الآن، أعضاء موقّعة على معاهدة ١٩٥١ المتعلقة بقانون اللاجئين وعلى بروتوكول ١٩٦٧، إنما، ما نأمله، هو أن تلتزم بها كل الدول وتسهر على احترامها.

ممارسة حق اللجوء، المعلن عنه في الشرعة العامة لحقوق الإنسان (بند ١٤، ١) لا يجب أن تعيقها وسائل رادعة أو جزائية. طالب اللجوء لا يجب أن يحجز إلا إذا أمكن الاثبات بأنه يشكل خطرا حقيقيا أو أن هناك أسباب وثيقة لاعتباره بأنه لم يتقدم من السلطات المختصة بغية درس وضعه. بالإضافة إلى ذلك يجب التوفير له بإمكانية الحصول على مقاضاة شرعية عادلة وسريعة تماما كتلك التي تخوله على العمل.

إن تصرف الدول نحو اللاجئين، المعترف بهم كلاجئين لأسباب إنسانية، يفرض تحديده بتدابير تأخذ بعين الاعتبار كل مستلزماته الإنسانية. خاصة، على الاتفاقات الدولية أن تتضمّن وجوب عدم اعتبار، الهاربين من جور مطبق أو من حرب أهلية، كمهاجرين اقتصاديين. إن البلدان التي تقر بترابطها الإقليمي والتي تسعى إلى تنسيق سياستها، عليها أن تتبنى توجها كريما ومتماثلا نحو اللاجئين ومنفتحا على شمولية الحلول.

لا للإعادة بالقوة

١٤ - الاحترام الدقيق لمبدأ الاختيار الإرادي للعودة، هو القاعدة التي لا تقبل التفاوض لمعاملة اللاجئين لا يجب إعادة شخص إلى بلاد يخاف فيها من أعمال عنصرية أو من تطاولات خطرة على سلامته

الطبيعية، في الحالات التي تقرر فيها المنظمات الحكومية المختصة عدم استضافة طالبي اللجوء بحجة أنهم ليسوا بلاجئين حقيقيين، هي ملزمة بأن تتثبت من ضمان وجود أكيد وحر، لهم، في مكان آخر. إن التاريخ الحديث يظهر لنا أن العديد من الناس ابعدوا ضد إرادتهم نحو قدر مأساوي أحيانا البعض منهم دفعوا إلى البحر، ومنهم من وجهوا نحو مناطق مليئة بالألغام حيث لاقوا حتفهم.

وضع وهيكلية مخيمات اللاجئين

١٥ - مخيمات اللاجئين، هيكليات واجبة ولو غير مثالية للاستقبال الأولي، يجب أن تقام في مناطق أبعد ما تكون عن الصراعات وبملجأ عن هجومات محتملة[١٠]. يجب أن تنظم أيضا بشكل يسمح للاجئين بالتمتع بالحد الأدنى لحياة خاصة، للخدمات الطبية والتربوية والدينية. الأشخاص الساكنون فيها يجب أن يكونوا محميين أيضا من اشكال العنف المختلفة، الأدبية والطبيعية وأن تكون لهم إمكانية المشاركة في القرارات التي تخص حياتهم اليومية. تدابير الأمن يجب أن تعزز حيث تسكن النساء وحدهن بغية تلافي الاعتداءات التي غالبا ما تكون عرضة لها.

يجب أن تكون للمنظمات الدولية، خاصة تلك التي تعنى بحماية حقوق الإنسان، ولوسائل الإعلام الاجتماعية، مدخل حر إلى المخيمات. لما كان المخيم حالة عيش جماعة مصطنعة ومفروضة، لا بل صادقة، فالعيش فيه طويلا يجعل اللاجئ أيضا أكثر تعرضا. المخيم يجب أن يبقى ما قدّر له أن يكون: حلا طارئا، وبالتالي، مؤقتا.

لا لصمت اللامبالاة

١٦ - الاهتمام على مساعدة اللاجئين - والذي نشعر به أيضا كواجب أدبي للتخفيف من آلام الآخرين - يصطدم بالخوف من تكاثرهم العددي المفرط ومن مجابهة ثقافات أخرى يمكنها أن تزعج أنماط حياة تبنتها البلدان المضيفة. فمن كان البارحة يعامل بكل ود، لأنه بعيد، هو اليوم مرفوض لأنه قريب جدا ومزعج جدا. هكذا، وأبعد من وثبات انتهازية للصالح العام، يميل الاهتمام باللاجئين نحو جعله موضوع تعهد بعض المنظمات والجماعات المتخصصة.

وسائل النقل الاجتماعية يمكنها أن تساهم في تبديد الأحكام المسبقة وأن تخلف عند الرأي العام انتباها مسندا نحو اللاجئين. فعندما يساندون سياسات مبنية على التضامن والتفهم الإنساني، يحولون دون أن يصبح اللاجئون كبش فداء لشرور المجتمع. إن تقديم صورة إيجابية وواضحة عن اللاجئين هي بخاصة ضرورية في البلدان التي يستعملونها لصرف الانتباه المتعمد عن مشاكل خطيرة أخرى داخلية وخارجية.

تشكل اللامبالاة خطيئة بالإهمال. التضامن يقلب الميل إلى عدم اعتبار العالم إلا من زاوية خاصة. قبول الطابع العالمي للمشاكل يرسم حدود كل ثقافة، يدفع إلى نمط عيش أكثر قناعة بغية المساهمة في الخير العام، يسمح بالجواب الناجح على النداء المحق للاجئين ويفتح سبل السلام.

ثالثا

سبل التضامن

عالم ممزق بعنف

١٧ - ويبقى التناقض الذي صوره المجمع الفاتيكاني الثاني الأكثر واقعية: "... وبينما يشعر العالم شعورا قويا بوحدته وبالارتباط المتبادل الذي يربط الجميع في تضامن ضروري، فها هو يتنازعه بقساوة مضادة القوى المتحاربة: فالخلافات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعنصرية والعقائدية القاسية لا تزال قائمة..."[١١] (دستور راعوي ٤، ٤). ومشكلة اللاجئين غير المحلولة هي خير دليل وعدم التجاوب هو أيضا أكثر استخفافا بتلك الحقوق الشخصية والاجتماعية، التي تعتبر نصرا لعصرنا الحاضر.

إسهام المؤسسات العالمية

١٨ - بفضل تطور الفكر الأخلاقي عبر العصور، ترجم الوعي إلى الترابط الإنساني من خلال مؤسسات عالمية. فعمل وشهادة المؤسسات المختصة في الأمم المتحدة ومؤسسات عالمية كثيرة غير حكومية، وجمعيات متطوعين دينية أو علمانية وخدمات رعائية واجتماعية للمجالس الأسقفية تستحق التقدير والشكر، نذكر بالأخص الهيئة العليا لإغاثة اللاجئين في الأمم المتحدة المؤسسة عام ١٩٥٠، مع النشاطات الرئيسية لتأمين حماية عالمية اللاجئين والبحث عن "حلول دائمة" لمشاكلهم[١٢].

١٩ - بالرغم من كثرة تعدد المشاكل، كثر همّ أعضاء جمعيات المتطوعين والموظفين في المؤسسات العالمية الذين يكرسون حياتهم لخدمة الفقراء ويضحون أحيانا حياتهم بسخاء في سبيل ما يؤدونه من مساعدة. إن وجود أشخاص ملتزمين بوقتهم الكامل لفترة طويلة أو قصيرة أحيانا لمساعدة اللاجئين لشهادة فعّالة ذاهبة قدما في الاستمرار والتقدم.

مسؤولية الدول الحسيّة

٢٠ - آن الوقت المناسب للنظر إلى اللاجئين، نظرة تتخطى حدود المواقف العقائدية التي حالت حتى الآن دون إبرام اتفاقيات مناسبة للضرورات العصرية.

يظهر روح التضامن بوضوح الرفض للحالة اللاإنسانية التي يعيشها ملايين اللاجئين، خصوصا سكان ومؤسسات الدول الديمقراطية والمتطورة اقتصاديا التي لا يمكنها البقاء غير مبالين تجاه حالة مأساوية كهذه فالجمود أو قلّة الاهتمام من ناحية هذه الدول سيكون تناقضا صارخا مع المبادئ التي اعتبروها بدقة على اساس ثقافتهم المبنية على المساواة في الكرامة المعترف بها من كل إنسان. فشمولية تأثير حقوق الإنسان تتعلق اليوم بمجملها على قدرة البلدان النامية على قفزة قيم أخلاقية تسمح بتغيير الهيكليات التي تمسك كثيرا من الأشخاص بحالة من الهامشية القصوى. في الواقع الأمر لا يتعلق فقط بتضميد الجراح، ولكن يجب أيضا الالتزام والتدخل في الأسباب التي هي من اساس زيادة

عـــدد اللاجئين. فالتضامن العالمي قبل كل شـــيء يجب أن يعاش في قلب الجماعة الدولية وأن يعاش في قلب كل فرد من المجتمع البشري(١٢).

٢١ - حماية الحقوق الإنسانية للاجئين الداخليين تتطلب تبني أدوات شرعية خاصة وتقنيات تنظيمية ملائمة من قبل الجماعة الدولية بحيث لا تعتبر تدخلات مشروعة من قبل هذه الجماعة اعتداء على السيادة الوطنية الداخلية.

فالاعتراف سابقا بأشكال مختلفة من الأشخاص المستأصلين بالقوة يشكل تطورا إيجابيا في المناقشات العالمية الحديثة حول هذا الموضوع، فهذا يسهل فهم مأساة هؤلاء الأشخاص وتنظم تدخلات لحمايتهم ورعايتهم.

٢٢ - الدعم للعودة الطوعية والذي هو تعبير خاص عن التضامن مع اللاجئين هو طموح الأغلبية الساحقة منهم وأن ضرورة خلق نظام رقابة دولي يضمن أكثر فأكثر عودة حرة وكاملة للاجئين الى بلدانهم.

الحماية المتزايدة الى الترابط

٢٣ - من المعلوم اليوم أن قلة مئوية من اللاجئين تبحث أو تحصل على لجوء في بلدان خارج تلك القريبة عن مناطقها الأصلية. إن القسم الأكبر من مساعدة اللاجئين في مختلف الأوجه والحالات يقع بمعظمه على البلدان المجاورة وهذا ما يجب أن تتقاسمه الجماعة الدولية أيضا. فالتضامن مع اللاجئين يتطلب مبادرات مشتركة للمساعدة الإنسانية والتعاون على النمو، مبادرات كيما تزهر، هي بحاجة ماسة إلى السخاء والإبداع.

٢٤ - ليس على الحكومات التي عملت بسخاء لاستضافة لاجئين أن تقطع مساعيها (توقف جهودها) ولا أن تغلق صدورها، لأن أنظمة بلدان العالم الثالث تبقى لكثيرين من هؤلاء اللاجئين الإمكانية الوحيدة على قدرة العيش. مع أن دخول اللاجئين إلى بلاد يخلف فيها ضيقات لا مفر منها فهو يساعد على نمو المجتمع المحلي. ولكن تلك الفرصة تتطلب خيارات سياسية واقتصادية من قبل البلد المضيف، بينما على اللاجئين من ناحيتهم مساعدة بعضهم البعض واضعين مقدراتهم البشرية والروحية في خدمة البحث عن حلول مؤاتية لمواجهة حالتهم(١٥).

المؤسسات العالمية مدعوة للقيام بدور الوسيط بين ثقافات وأنظمة اجتماعية - سياسية مختلفة لتساهم في نمو اتجاهات التكامل التضامن (التكامل في التعاون).

تستوجب سبل التضامن من الجميع تخطي الأنانية والخوف من الآخر وتتطلب عملا تربويا مدنيا طويل الأمد يقدر على المساهمة بإزالة بعض أسباب هجرة اللاجئين المأساوية، كذلك تتطلب تفعيل تقنيات الوقاية وكما تتطلب أيضا تنسيقا أفضل بين المؤسسات العالمية والسلطات المحلية.

رابعا

محبة الكنيسة للمهجرين

اهتمام الكنيسة بكل المهاجرين

٢٥ - إن مأساة المهجرين لهي "جرح مثالي وكاشف لاختلال التوازنات والصراعات في العالم المعاصر"[١٦]. هي تظهر عالما غير متحد، بعيدا كل البعد عن المثال القاضي: "عضو يتألم؟ كل الأعضاء تتألم معه" (اكور ١٢، ٢٦). إن الكنيسة تقدم محبتها ومساعدتها إلى كل اللاجئين دون تمييز لدين أو عرق. هي تحترم في كل منهم القيمة التي لا تستعيد للشخص البشري المخلوق على صورة الله ومثاله (تكوين ١،٢٧).

على المسيحيين، وقد تقووا بحقيقة الإيمان، أن يظهروا بأنه، في وضع الأولوية لقيمة الشخص البشري مع كل ما تقتضيه، تأخذ الصعوبات التي يخلقها انعدام العدالة بالاندثار. إنهم واعون بأن الله، الذي سار مع مهجري سفر الخروج في طلب أرض حرة من كل عبودية لا زال على الطريق مع مهجري اليوم ليحقق معهم مشروع المحبة.

مهمة الكنيسة المحلية

٢٦ - إن مسؤولية تقديم الضيافة والتضامن والمساعدة للاجئين تقع قبل كل شيء على عاتق الكنيسة المحلية. فهي مدعوة لتجسد مقتضيات الانجيل، في الذهاب علاقاتهم دون تمييز في الوقت الذي يشعرون بوحدتهم وإنهم بحاجة إليها. إن مهمتها تتلبس أشكالا مختلفة: علاقة شخصية الدفاع عن حقوق الأفراد والجماعات، تنديد بانعدام العدالة التي هي أساس الشر، العمل على تبني شرائع تضمن حمايتهم الفعلية، التربية ضد معاداة الأجانب، خلق جماعات متطوعة وصناديق للمساعدات الفورية، العناية الروحية. وبالمقابل، تسعى إلى الترسيخ في ذهنية اللاجئ مبادئ الاحترام والانفتاح على الجماعة المضيفة.

يمكن لكل كنيسة محلية، في إظهار حرب الكنيسة الجامعة، ان تتكل على عمل المحبة للجماعات الكنسية الأخرى، لا سيما التي تملك مقدرات كبيرة. وعندما يكون عدد اللاجئين كبيرا على الكنيسة أن تضاعف الجهود بالتعاون مع كل القوى الاجتماعية المعنية وكل المسؤولين الكفوئين.

الرعيّة

٢٧ - المكان الأول للاهتمام الكنسي باللاجئين تبقى الجماعة الرعوية. فلها تعود مسؤولية العمل على حمل أعضائها للتحسس بمأساة المهجرين بحثهم على استضافتهم كما علم المسيح: "كنت غريبا فآويتموني" (متى ٢٥، ٥٣). على الرعية أن تعتبر الوافدين الجدد وكأنهم تهديد لهويتهم الحضارية ونمط عيشها. بل كعامل للسير معا، مع إخوة جدد أغنياء بعطايا خاصة، في إطار مسيرة مستمرة لخلق شعب قادر على الاحتفال بعيش وحدته في التنوع. العناية، الاحترام، الثقة والمشاركة تظهر عمليا حضارة

التضامن والضيافة. الخوف والتشكيك نحو اللاجئين، على الجماعة المسيحية أن تتخطاهما عليها أن تتعلم أن ترى فيهم وجه الفادي.

اهتمام روحي بالذين يعيشون في المخيمات وبالفصائل الأكثر تعرضا

٢٨ - لجميع اللاجئين الحق في العناية التي تفترض احتياجاتها الروحية طوال مدة اللجوء في المخيمات وعلى مدى الوقت الذي يفرضه عملية الانضواء في البلد المضيف. هكذا يجدون العون على تحمل محنتهم القاسية وتخمير تجربتهم الروحية الخاصة. لذا، يجب أن يتحلى خدام مختلف الديانات بالحرية الكاملة للقاء المهجرين ومشاركتهم عيشهم بغية تقديم العناية الملائمة[١٧]. فالكنيسة بدورها، تأسف للحماس لمعتقد سياسي بين المهجرين الذين يستغلون ضعف واقعهم، وتعود فتؤكد على مبدأ حرية الضمير، في قلب صعوبات المنفى ذاتها.

نسبة مئوية عالية من المهجرين هي من الأطفال ضربتهم بقسوة أحداث أليمة تحملوها طوال فترة نشأتهم: مما جعل على المحك اتزانهم الطبيعي والنفسي والروحي. تشكل النساء القسم الأكبر من جماعة اللاجئين من العالم وغالبا ما هنّ معرضون لعدم التفهم والانغلاق على الذات. تجاه هذه الحالات أولوية العمل المشترك تفرض نفسها لحمل العقد الأدبي الخاص.

المتطوعون العاملون بين اللاجئين

٢٩ - إن المتطوعين العاملين بين اللاجئين هم أيضا بحاجة إلى عناية رعوية خصة. إن هؤلاء المتطوعين الذين يعيشون حالات ترمي بثقلها عليهم، والذين هم، في أغلب الأحيان، بعيدون عن مجتمعهم اللغوي والحضاري، والذين يجابهون مشاكل بشرية لم يتهيأوا دوما لمجابهتها، هؤلاء المتطوعون هم بحاجة إلى التشجيع والمساندة إلى حد الالتزام المادي يعيشهم.

اللاجئون أنفسهم مدعوون للاتحاد مع المتطوعين، معا يمكنهم أن يسمعوا صوتهم بالمشاركة المباشرة في التحديد والتعبير عن مقتضياتهم وتطلعاتهم.

التعاون ضمن الكنيسة

٣٠ - في عملية العناية الرعوية باللاجئين، يبقى أكثر من ضروري التعاون بين كنائس بلدان المنشأ، واللجوء المؤقت، والاستقرار الدائم اللقاءات بين هذه الكنائس هي مهمة جدا لأنها تسمح بتطوير المشاركة أكثر الروحية والاجتماعية، كما تسمح بوضع كهنة ورهبان وراهبات، في خدمة اللاجئين، من ذات اللغة إذا أمكن، ومن ذات الثقافة.

المشاركة الأخوية بين الكنائس والتنسيق على المستوى الإقليمي بإمكانهم خلق أو تنمية الحوار بين مختلف القطاعات المهتمة بالعناية باللاجئين.

٣١ - في هذا الإطار، المنظمات الاجتماعية والخيرية واللجان الرعوية للعناية بالمهجرين واللاجئين التابعة للجماعات الأسقفية، تلعب دورا مهما وعليها أن تعمل بالتعاون مع غيرها من المؤسسات[١٨] تشجع المؤسسات الثقافية والجامعية والاكليريكيات على التفكير العميق بمأساة اللاجئين وبوضعهم المعيشي. يجب أن تساهم في تربية الرأي العام وفي استنباط وسائل التحليل لشحذ حس الضيافة.

٣٢ - إن المؤسسات الدينية، من حيث مسكونية رسالتها وتكوينها، هي مدعوة، بحرارة، إلى تقوية وجودها بين اللاجئين بغية صهر جهود الكنائس المحلية بالتعاون الوثيق مع الأساقفة. إن الشهادة وغالبا ما تكون بطولية، التي يعطيها العديد من الرهبان والراهبات في هذا الحقل من العمل الرسولي لهي عامل فرح كبير للكنيسة.

٣٣ - إن العمل الذي تقوم به المنظمات الدولية الكاثوليكية الملتزمة بالمساعدة والإنماء، لهو حيوي. إنما يجب ألا تكون عاملا إضافيا عما تقوم به المؤسسات المحلية، أن تساعدها لأن خبرة هذه المباشرة لمجتمعها تجعل عادة خدمتها أكثر فعالية[١٩]. ولكن يبقى المهم بألا نفصل المساعدة الاجتماعية عن العناية الروحية.

بالتعاون مع مؤسسات الكرسي الرسولي المعنية، يمكن وضع شبكة فاعلة موضع العمل لمجابهة الطوارئ ولفت الانتباه للأسباب العميقة التي تولد اللاجئين.

التعاون المسكوني وبين الديانات

٣٤ - العناية باللاجئين تفتح آفاقا واسعة وإمكانيات جديدة للعمل المسكوني. الانفتاح، التواصل، تبادل المعلومات الخاصة والدعوات للقاءات الدولية والإقليمية، كل ذلك يلعب دورا مهما في العلاقات المسكونية وفي تحديد جواب شامل لمشكلة اللاجئين.

في عمل المحبة هذا، التعاون بين الكنائس المسيحية ومختلف الديانات غير المسيحية يقودنا إلى محطات جديدة في بحث وتحقيق وحدة أعمق للعائلة البشرية. فتجربة المنفى يمكنها أن تصبح زمن النعمة المفضل، كما كانت للشعب الذي، من خلال غربته في الصحراء، توصل إلى معرفة اسم "الله" وعيش تجربة قوته المحررة.

الخاتمة

التضامن ضروري

٣٥ - إن مأساة الجماعات وحتى الشعوب المجبرة على الهجرة نشعر بها اليوم كأنها اغتيال مستمر للحقوق البشرية الأساسية. فحال اللاجئين التي تمتد حتى حدود العذاب البشري، تصبح اليوم نداء ملحا لضمير الكل.

٣٦ - الكنيسة "العلامة والوسيلة للاتحاد الصميم مع الله ولوحدة الجنس البشري بأكمله"[٢٠]، تجيب على النداء لبناء حضارة المحبة وتلتزم بتحقيقها ان على صعيد هيكلياتها الداخلية أم على صعيد مبادراتها في الخدمة والمشاركة المسكونية والعلاقات بين الأديان. هي تعرض محبة مجردة لكل اللاجئين، تلفت الانتباه العام إلى وضعهم، تساهم من خلال نظرتها الأدبية والدينية في الشفاء والنهوض بقيمة كل شخص.

إن تجربتها في الإنسانية، والتي ازدادت على مر الزمن، واغتنت بتأملات واعمال العديد من الأشخاص تسمح لها بأن تقدم مساهمة حاسمة في تربية الأجيال الطالعة وفي صيانة الشرائع الملائمة.

٣٧ - إن التضامن البشري، الذي تظهر كل جماعة مضيفة للاجئ التزام المؤسسات الوطنية والدولية التي تتحمل أعباءه، لهو ينبوع أمل لإنجاح العيش معا في الأخوة والسلام.

الحواشي

[1] Cf. JEAN-PAUL II, Encycl. *Centesimus Annus* (1er mai 1991), 18: « Bien de peuples perdent le pouvoir de disposer d'eux-mêmes, sont enfermés dans les limites d'un empire oppressif tandis qu'on s'efforce de détruire leur mémoire historique et les racines séculières de leur culture. Des masses énormes d'hommes, à la suite de cette violente partition, sont contraintes d'abandonner leur terre et déportées de force », *AAS* 83, (1991), p. 815.

[2] Cf. *Convention relative au Statut des Réfugiés,* adoptée le 28 juillet 1951; *Protocole relatif au Statut des Réfugiés,* adopté le 31 janvier 1967. La Convention définit comme étant réfugié toute personne qui « craignant avec raison d'être persécutée du fait de sa race, de sa religion, de sa nationalité, de son appartenance à un certain groupe social ou de ses opinions politiques, se trouve hors du pays dont elle a la nationalité et qui ne peut ou du fait de cette crainte, ne veut se reclamer de la protection de ce pays dans lequel elle avait sa résidence habituelle à la suite de tels événements, ne peut ou en raison de la dite crainte, ne veut y retourner » (Art 1, A, 2).

[3] Cf. *Acte final de la Conférence des Plénipotentiaires des Nations Unies sur le statut des réfugiés et des apatrides,* Genève, 28 juillet 1951, IV E: « La Conférence exprime l'espoir que la Convention relative au statut des réfugiés aura valeur d'exemple, en plus de sa valeur contractuelle, et qu'elle incitera tous les Etats à accorder dans la mesure du possible aux personnes se trouvant sur leur territoire en tant que réfugiés et qui ne serait pas couverts par les dispositions de la Convention, le traitement prévu par cette Convention ».

[4] Des documents officiels ont élargi la notion de réfugié par une plus vaste approche humanitaire du phénomène comme: la *Déclaration sur l'Asile Territorial,* adoptée par l'Assemblée générale des Nations Unies le 14 décembre 1967; la *Convention de l'Organisation de l'Unité Africaine,* du 10 septembre 1969 régissant les aspects propres aux problèmes des réfugiés en Afrique; le Colloque de Carthagène (Colombie), du 22 novembre 1984, dont la *déclaration finale,* n'ayant pour l'instant que la force d'une opinion partagée sur le plan international, considère aussi comme réfugié la personne qui a fui son pays à cause « d'une violation massive des droits de l'homme » (III, 3).

[5] L'adoption en 1986 par l'Assemblée générale des Nations Unies d'une Déclaration sur le droit au développement demanderait une réflexion spécifique sur la possibilité d'appliquer les instruments juridiques actuellement en vigueur aux personnes qui quittent un pays dans lequel leur droit au développement n'est pas respecté. Ne s'agit-il pas au fond d'une nouvelle forme de « persécution » du fait de leur appartenance « à un certain groupe social », aux termes de l'art.1 A.2 de la Convention de 1951?

[6] Cf. JEAN XXIII, Encycl. *Pacem in Terris* (11 avril 1963). Le phénomène des réfugiés « montre que certains gouvernements restreignent à l'excès la sphère de liberté à laquelle chaque citoyen a droit et dont il a besoin pour vivre en homme; ces régimes vont parfois jusqu'à contester le droit même à la liberté, quand il ne le suppriment pas tout à fait. Une telle spoliation constitue sans aucun doute un renversement de l'ordre social ». *AAS* 55, 1963, p. 285.

الحواشي (تابع)

[7] Cf. CONGREGATION POUR LES EVÊQUES, *De pastorali migratorum cura* (22 août 1969): *AAS* 61 (1969), 617.

[8] Cf. Conseil d'Europe, *Communiqué final* de la Conférence des Ministres sur les mouvements des personnes provenant des Pays d'Europe centrale et d'Europe de l'Est, Vienne, 24-25 janvier 1991.

[9] Les Nations Unies avaient convoqué en 1977 à Genève une Conférence internationale pour adopter une Convention sur l'asile territorial capable de combler le vide juridique causé par l'évolution de la problématique des réfugiés. Malheureusement l'initiative se solda par un échec, surtout en raison des oppositions idéologiques entre les « blocs » de pays alors existants. Aujourd'hui quinze ans après, le nouveau contexte géo-politique semble suggérer un effort renouvelé de la communauté internationale pour se doter d'un instrument juridique qui puisse assurer une tutelle adéquate à tous les réfugiés du monde actuel.

[10] Le Comité exécutif du Haut Commissariat pour les Réfugiés en 1981 a établi le principe selon lequel les camps doivent être localisés à une « distance raisonnable » de la frontière. Cf. Conclusion 22.

[11] CONC. OECUM. VATICAN II: *Gaudium et Spes*, 4, 4.

[12] Parmi les organismes de l'ONU qui oeuvrent en faveur des réfugiés, il faut signaler aussi l'UNRWA - Office de secours et de travaux des Nations Unies pour les réfugiés de Palestine dans le Prochain Orient. Créé en 1949. Parmi les organisations non-gouvernamentales il est à souligner le rôle de la Commission Internationale Catholique pour les Migrations (CICM), établie par le Saint-Siège en 1951 au service des réfugiés aussi bien que des Migrants.

[13] Cf. JEAN-PAUL II, Encycl. *Sollicitudo Rei Socialis* (30 décembre 1987) 38, « Il s'agit avant tout, du fait de l'interdépendance, ressentie comme un système nécessaire de relations dans le monde contemporain, avec ses composantes économiques, culturelles, politiques et religieuses, et élevé au rang de catégorie morale. Quand l'interdépendance est ainsi reconnue, la réponse correspondante, comme attitude morale et sociale et comme « vertu » est la solidarité... c'est la détermination ferme et persévérante de travailler pour le bien commun; c'est-à-dire pour le bien de tous et de chacun parce que tous nous sommes vraiment responsables de tous », *AAS* 80 (1988), pp. 565-566

[14] Cf. JEAN-PAUL II, *Message à la II Conférence Internationale des Nations Unies pour l'Assistance aux Réfugiés en Afrique (ICARA II)*, 5 juillet 1984, in *Insegnamenti*, VII, (1984/2), pp. 26-28.

[15] Cf. JEAN-PAUL II, *Message pour le Carême 1990* (8 septembre 1989) in « Messages des Souverains Pontifes pour le Carême », Conseil Pontifical « Cor Unum », Cité du Vatican, 1991, 39.

[16] Cf. JEAN-PAUL II, Encycl. *Sollicitudo Rei Socialis*, 24, *AAS* 80 (1988), p. 542.

[17] Cf. Commission Pontificale pour la Pastorale des Migrants et des Personnes en déplacement, Lettre circ. aux Conf. Episc. *Pour une Pastorale des réfugiés*, in « Poeple en the move », 36, Città del Vaticano, 1983.

الحواشي (تابع)

[18] Il convient de rappeler ici l'importance de l'apport de nombreux Ordres et Congrégations Religieuses qui ont créé des centres spécialisés et mis en oeuvre des programmes au service des réfugiés.

[19] Cf. JEAN-PAUL II, *Discours pour la remise du Prix International de la Paix Jean XXIII,* au « Catholic Office for Emergency Relief and Refugees » (COERR) — organisme de l'Eglise en Thaïlande — en reconnaissance de son œuvre en faveur des réfugiés du Sud-Est asiatique, 3 juin 1986 in *Insegnamenti,* IX, 1986/1, pp. 1747-1756.

[20] CONC. OECUM. VATICAN II, Const. dogm. *Lumen Gentium,* 1.

- - - - -